دوافع الوضع العمد في الحديث النبوي الشريف خلال العصور الوسطى تحليل وتركيب

The Deliberate Factors of Fabrication of Hadith in the Middle Ages Analysis and Synthesis

محمد شبيرة *

مخبر الجزائر: دراسات في التاريخ والثقافة والمجتمع جامعة باتنة1– الجزائر

mohamed.chabira@univ-batna.dz

د. صلاح الدين هدوش

مخبر الجزائر: دراسات في التاريخ والثقافة والمجتمع جامعة باتنة1– الجزائر

salahh81@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/04/27 تاريخ القبول 2021/05/21 تاريخ النشر 2021/07/05

ملخص:

يتناول هذا المقال قضية الوضع العمد في الحديث النبوي وأسبابها، وذلك استنادا إلى مؤلفات العلماء المسلمين في الفترة الوسيطة. فعلى الرغم من تحذير الرسول –صلّى الله عليه وسلّم– من خطورة الكذب عليه؛ فإنّ هذا لم يمنع بعض الناس من الافتراء عليه ونسبة ذلك إليه –عليه الصلاة والسلام–. وقد خلُص البحث إلى أنّ حركة الكذب المتعمدة في السنة الشريفة، تركت آثارها الهدامة في جوانب عديدة مثل: العقيدة، الشريعة، والعبادات.

* المؤلف المراسل

الكلمات المفتاحية: الحديث؛ الحديث النبوي؛ دوافع؛ الحديث الموضوع؛ الوضع في الحديث؛ العصور الوسطى.

Abstract:

This article examines the topic of deliberate fabrication of hadith and its causes, through the books of Muslim scholars in the Medieval period. In spite of the Prophet's explicit warning, some people did not refrain from fabricating hadith in his name.

We found that the forgery of hadith caused a destructive effect on many aspects such as faith, religious law and acts of worship

key words: Hadith; Factors; Fabrication of Hadith; Fabricated Hadith; Medieval period.

مقدّمة:

يتّفق المسلمون على أنّ السنة النبوية المطهرة هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم. وقد تكفل الله سبحانه وتعالى بحفظ الوحيين من التبديل والتحريف؛ مصداقا لقوله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [سورة الحجر، الآية9] فالقرآن الكريم دُوِّن في حياة الرسول صلّى الله عليه وسلّم كاملا، وذلك عكس الكتب السماوية السابقة التي طالها الكذب والتحريف[1].

ولما عجز أعداء الدين الإسلامي عن تشويه القرآن اتّجهوا صوب الحديث الشريف[2] الذي جُمِعَ معظمه بعد وفاة النبي عليه الصلاة والسلام، وحاولوا تشويهه بالأكاذيب ونسبوها زورا وبهتانا إلى الرسول صلّى الله عليه وسلّم. ومن هنا نتساءل:

ماهي أهم الأسباب الحاملة على الوضع العمد في الحديث الشريف خلال العصر الوسيط؟ وإلى ما تعود في مجملها؟

أهمية الدراسة: يكتسي الموضوع أهمية بالغة لمعرفة الدوافع الكامنة وراء انتشار الأحاديث الموضوعة في التراث الإسلامي، وأثرها السيء على الأمّة الإسلامية مشرقا ومغربا خلال العصر الوسيط.

المنهج المتبع: هو المنهج التاريخي المناسب لطبيعة الموضوع مع الوصف والتحليل. والحكم على الأحاديث الموضوعة في هذا البحث هو حكم نقلي عن أئمة الحديث، وذلك فيما يتعلق بالمتون فقط لأنه في صلب الدراسة، أمّا فيما يختص بالأسانيد فهو خارج عن نطاقها.

الدراسات السابقة: يختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة في كونه لم يعتمد على المدونة المشرقية وحدها في معالجة الموضوع، بل استعان أيضا بالمدونة التراثية للغرب الإسلامي، وهو ما أغفلته الأدبيات السابقة –في حدود ما اطلع عليه الباحث–، كما أننا لم نعثر على أي مقال بنفس العنوان عالج مسألة الوضع العمد في الحديث النبوي كعنصر مستقل كما في هذا البحث.

أولا– مدخل تمهيدي حول الوضع في الحديث:

1– تعريف الوضع لغة:

أورد اللغويون معاني عديدة للوضع منها:

أ– الحط:

قال ابن فارس(ت365هـ): "الواو والضاد والعين أصل واحد يدل على الخفض للشيء وحطّه"[3].

ب– الإسقاط:

قال الفيروز بادي(ت718هـ): "وضع الجناية عنه وضعا: أسقطها عنه وكذلك الدّيْن"[4].

ج– الاختلاق:

قال ابن منظور(ت711هـ): "وضع الشيء وضعا اختلقه"[5].

د– الإلصاق:

قال ابن دحية(ت633هـ): "يقال وضع فلان على فلان عارا إذا ألصقه به"[6].

فيكون معنى الوضع: الحطّ والإسقاط والاختلاق والإلصاق، ويكون معنى الموضوع: المنحطّ، أو المسقط، أو المختلق، أو الملصق. وذهب ابن حجر العسقلاني(ت852هـ) إلى أنّ "الملصق هو الأليَق بهذه الحيثية"[7].

2- تعريف الوضع في الاصطلاح:

قبل تعريف الحديث الموضوع اصطلاحا، يجدر بنا معرفة معنى الحديث وبعض المفردات التي تدور في فلكه، وأهمها الخبر والأثر والسنّة، علما أنّ مذاهب المحدّثين تختلف في مدلول هذه المصطلحات، وسنكتفي ببعضها ممّا يخدم هذا البحث.

أ- الحديث:

يرى الكتاني أنّ الحديث هو: "ما أُضيف إلى النّبي صلّى الله عليه وسلّم أو إلى صحابي أو إلى من دونه -أي التابعي- من الأقوال والأفعال والتقارير والأحوال والسِّير"[8]. وهذا التعريف يشمل المرفوع والموقوف والمقطوع[9]، وهو المشهور عند أهل الحديث[10].

ب- الخبر:

قال ابن حجر العسقلاني(ت852هـ) في أحد أقواله عن الخبر: "الخبر عند علماء هذا الفن مرادف للحديث"[11].

ج- الأثر:

عرّفه النووي(ت676هـ) بقوله: "الأثر يُطلق على المروي مطلقا، سواء كان عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أو عن صحابي أو عن تابعي"[12].

د- السّنة:

يرى جمهور المحدّثين أنّ السّنة هي: "ما أُضيف إلى النّبي صلّى الله عليه وسلّم قولا أو فعلا أو تقريرا أو صفة خِلقية أو خُلُقية أو ما أُضيف إلى الصحابي أو التابعي"[13]. وبذلك فالسنّة -بحسب هذا التعريف- تأتي بمعنى الحديث والخبر والأثر[14].

والخلاصة أنّ هذه المفردات الأربعة: الحديث والخبر والأثر والسنّة مترادفة على معنى واحد[15] فهي تشمل المرفوع والموقوف والمقطوع. وعلى ذلك سيكون المعتمد في هذه الدراسة.

هـ– الحديث الموضوع:

هناك تعريفات كثيرة للحديث الموضوع أبرزها:

– التعريف الأول:

هو "المختلق المصنوع "[16].

– التعريف الثاني:

هو الحديث "المكذوب على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم والمنسوب إليه ممّا لم يقله أو يفعله أو يُقرّه "[17]. وسواء كان الكذب خطأ أم عمدا، وخصّه بعضهم بالعمد دون الخطأ[18].

– التعريف الثالث:

هو "الخبر المختلق المكذوب المنسوب إلى رسول اللّه صلّى الله عليه وسلّم افتراءً عليه أو إلى الصحابي أو إلى التابعي"[19]. وهذا التعريف هو المختار في هذا البحث.

3– تسمية الحديث الموضوع:

في الأصل وفي النتيجة الحديث الموضوع ليس بحديث في حقيقته، ولكن أُطلق عليه كذلك؛ نظرا للاعتبارات الآتية:

– مراعاة المعنى اللغوي في التسمية[20].

– صورة الرواية صورة حديث[21]؛ لاشتمالها على السند والمتن[22].

– زعم راوي الحديث.

– يشهد لتسميته حديثا أنّ الكلام المكذوب سُمّي حديثا في قوله صلّى الله عليه وسلّم: «**مَنْ حَدَّثَ عَنّي بِحَدِيثٍ يُرىَ أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أحَدُ الكَاذِبِينَ**»[23].

وتجدر الإشارة إلى أنّ مصطلح الموضوع بمعنى المكذوب أو المختلق أو المصنوع أو ما يرادفها عند أهل الاصطلاح، بدأ في العراق منذ أواخر القرن الثاني الهجري، ثم شاع استعماله بعد ذلك في الأمصار الأخرى على غرار: الشام والحجاز، أمّا قبل هذا الزمن فلم يكن هذا المصطلح متداولا[24].

4- إنكار الوضع:

لقد استغرب ابن كثير (ت474هـ) من إنكار بعض الناس لظاهرة الوضع[25] قائلا: "حُكي عن بعض المتكلمين إنكار وقوع الوضع بالكلية! وهذا القائل إمّا لا وجود له أصلا، أو أنّه بعيد عن ممارسة العلوم الشرعية "[26].

والأكيد أنّ هناك قرائن ودلائل تاريخية تثبت وقوع الوضع في الحديث الشريف، نقلتها لنا كتب الحديث والمصادر الإسلامية الأخرى، فقد أوردت-مثلا- بعض كتب التفاسير أحاديث مكذوبة في فضائل سور القرآن سورة سورة، اعترف الوضّاع المشهور عند المحدّثين بلقب "نوح الجامع" بافترائها على ابن عباس -رضي الله عنه-، ونسبها بهتانا إلى النبي صلّى الله عليه وسلّم.

5- حكم الكذب على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم:

حذّرنا الرسول صلّى الله عليه وسلّم من الكذب عليه فقال: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»[27]. وهذا الوعيد يدل على أنّ الكذب على المصطفى عليه الصلاة والسلام من أكبر الكبائر، ولهذا ذهب عدد من علماء الأمّة بعدم قبول توبة الكاذب على الرسول صلّى الله عليه وسلّم[28]، بل وكفّره الشيخ أبو محمد الجويني (ت 438هـ)[29]إمام الحرمين في عصره.

6- حكم رواية الحديث الموضوع:

قال الإمام النووي (ت676هـ): "وتُحرم روايته مع العلم به في أيّ معنى[30] كان إلّا مبيّنا له"[31] ليحذره من ينخدع به من الجهلة والعوام[32] وطلبة العلم[33].

مما سبق يتبيّن لنا أنّ "الخبر يتسرب إليه الكذب بصفة عامة"[34]، والرواية الموضوعة إجمالا: هي كل رواية ـ شفهية أو مكتوبة ـ تنسب إلى غير قائلها الفعلي.

ثانيا– دوافع الوضع العمد في الحديث الشريف من خلال المدونة التراثية الإسلامية للعصر الوسيط:

إنّ استقراء المصادر الحديثية التي تطرقت إلى ظاهرة الوضع في الحديث –على اختلاف أنواعها – يوحي للدّارس بتعدد أغراض الوُضّاع، واختلاف أصنافهم[35]، وتباين تخصصاتهم العلمية، وافتراق أصقاعهم[36]، كما يشد انتباه الباحث أنّ حركة الوضع في السنة النبوية تطورت عبر الزمن لتشمل شتّى جوانب الحياة، وبلغت –على ما يبدو– مداها في القرنين الثاني والثالث الهجريين(2و3هـ) لِما شهدته الأمة الإسلامية من تحولات سياسية ودينية كبيرة، ومن جملة الأسباب الحاملة على الوضع في الروايات الحديثية نذكر ما يلي:

1– التنازع السياسي:

ما من ريب في أنّ هذا العامل أصيل في الافتراء على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بسبب مسألة الإمامة التي اختلفت بشأنها الأمة الإسلامية. ولعل أبرز مظاهر هذا النزاع جسدته حوادث الفتنة الكبرى (35–45هـ)[37] على تباين رؤى المؤرخين إلى ملابساتها قديما وحديثا.

والجدير بالذكر أنّ هذا الخلاف السياسي، تحوّل إلى تصادم عقدي بتفرق المسلمين شيعا وأحزابا عقب معركة صفّين[38].

ويمكننا إبراز تأثير هذا العنصر من خلال ثنائية السلطة والمعارضة[39]، حيث سعى كل طرف إلى استغلال الحديث الموضوع للانتصار السياسي[40]، وذلك في إطار المواجهة على الحكم بمقتضى قانون التغلّب[41]، وهذا عندما يفتقد المتنازعان – والغلاة منهم بالأخص– الأدلة البيّنات من القرآن الكريم والسنة الصحيحة لتبرير مواقفه السياسية.

ومن المهم الإشارة إلى أنّ التراشق بين المتخاصمين، عكسته أحاديث المناقب مدحا للنفس، وأحاديث المثالب قدحا في الآخر بصفة جلية، ومما يثير الاستغراب أنّ هناك طرفا ثالثا تدخّل للإصلاح بين الجانبين[42] جاعلا من التقوّل على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وسيلته –الفاسدة– في مسعاه للتوفيق بينهما.

ومن أمثلة الأحاديث التي وضعتها فرقة الرافضة[43] غُلوا في الخليفة علي بن أبي طالب – رضي الله عنه–: «**عَلِيٌّ خَيرُ البَشَرِ فَمَن أَبَى فَقَد كَفَرَ**»[44]. فقد رفع هؤلاء علِيًّا – رضي الله عنه– مقاما فاق مقام الأنبياء والمرسلين من جهة، ومن جهة ثانية حكموا بالكفر على من لا يعتقد بأفضليته! وهذا الحكم مخالف لضوابط التكفير عند أئمة المسلمين، فهذه بلا شك رواية مختلقة منسوبة إلى الرسول صلّى الله عليه وسلّم.

وقد أورد خصومهم من أهل السنّة[45] بالمقابل حديثا مكذوبا على المصطفى عليه الصلاة والسلام، يرفع من شأن معاوية –رضي الله عنه–، ويجعله في خُلُق الأمانة، يضاهي الملائكة والرسل! بقولهم: «**الأُمَنَاءُ ثَلَاثَةٌ؛ جِبْرِيلُ، وأَنَا، ومُعَاوِيةُ**» [46].

ومن الأحاديث التي وردت زورا على لسان المصطفى صلّى الله عليه وسلّم، وكان غايتها التوفيق بين الطرفين السابقين قولهم: «**مَنْ شَتَمَ الصِدِّيق فَإِنَّهُ زِنْدِيقٌ، وَمَنْ شَتَمَ عُمَر فَمَأْوَاهُ سَقَر، وَمَن شَتَمَ عُثْمَان خَصْمُهُ الرَّحْمَن، ومَن شَتَمَ عَلِيًّا فَخَصْمُهُ النَّبِيُ صَلَّى اللَهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وسَلَّمَ**»[47].

ويبدو جليا أنّ هذه الرواية المكذوبة ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلّم لركاكة ألفاظها، وضعف أسلوبها البعيد عن أسلوب النبي صلّى الله عليه وسلّم الذي أوتي جوامع الكلم.

وعلى الرغم من الأثر السلبي للنِّزاعات السياسية في الحديث النبوي، إلا أنّ الفتن التي حدثت كان لها دور بارز في تأصيل مختلف العلوم الإسلامية، ومنها علوم الحديث بوجه خاص.

2- الحنق على الإسلام:

سعت فئة الزنادقة إلى هدم الإسلام دينا ودولة، وكان غالبيتهم من الأمم التي دخلت في الإسلام نفاقا تحت غطاءات مختلفة، كان في مقدمتها التشيع. لقد أدرك هؤلاء أنّ مواجهة الإسلام ثقافيا هي السبيل الأنجح لتشويه عقيدته، وإسقاط دولته، وتفريق أتباعه[48].

ومن اللافت الإشارة إلى استفحال ظاهرة الزندقة في العصر العباسي مقارنة بالعصر الأموي نظرا -بالخصوص- لانفتاح العباسيين على ثقافات الفرس واليونان والشعوب الأخرى، وهو ما استدعى إنشاء ديوان للزندقة[49] لمحاكمتهم والقضاء عليهم.

تطلّع الزنادقة إلى تشويه القرآن الكريم عن طريق التأويل الفاسد[50] لآياته الكريمة، لكنّ علماء الإسلام تصدّوا لهم[51]، فاتجهوا صوب السنّة النبوية، واختلقوا أعدادا كبيرة من الأحاديث المزيَّفة، وقد أقرّ بعضهم بما صنع[52]. إنّ المتفحص في كتب الموضوعات يخلص إلى أنّ الزنادقة طرقوا أبوابا عديدة، لكنهم عنوا بباب العقائد والأخلاق أكثر من الأبواب الأخرى.

ومن جملة الروايات التي وضعها هؤلاء في باب العقيدة ما رواه محمد بن سعيد المصلوب: «**أَنَا خَاتَمُ النّبِيين لَا نَبِّيَ بَعْدِي، إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللهُ**»[53]. لقد وضع هذا الاستثناء "لِما كان يدعو إليه من الإلحاد والزندقة، والدعوة إلى التّنبي"(54). وهذا الأمر مخالف لصريح القرآن الكريم، فالرسول صلى الله عليه وسلم هو آخر الأنبياء والمرسلين؛ قال سبحانه وتعالى: ﴿**مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَد مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيم**﴾ [سورة الأحزاب، الآية40].

ومن الأخبار الملفقة في باب الأخلاق قولهم: "**النَّظَرُ إلى الوَجْهِ الجَمِيلِ عِبَادَةٌ**"[55]، ففي هذا الكلام دعوة للفساد الخلقي، على عكس ما أمر به الإسلام من غضّ للبصر؛ قال عز وجل: ﴿**قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ وَيَحْفَظُواْ**

فُرُوجَهُمۡۚ ذَٰلِكَ أَزۡكَىٰ لَهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا يَصۡنَعُونَ﴾ [سورةالنور، الآية 30].

فهذا الخبر المكذوب يناقض قوله عليه الصلاة السلام في الخبر الصحيح: «**إِيَاكُم والجُلُوس عَلَى الطُرُقَاتِ**. فَقَالُوا مَا لَنَا بُدٌّ، إِنَّمَا هِيَ مَجَالِسُنَا نَتَّحَدَّثُ فِيهَا. **قَالَ: فَإِذَا أَبَيْتُمُ إِلَى المَجَالِسِ فَأَعْطُوا الطَرِيقَ حَقَّهَا**. قَالُوا وَمَا حَقُّ الطَرِيقِ؟ **قَالَ: غَضُّ البَصَرِ، وَكَفُّ الأَذَى، ورَدُّ السَّلاَمِ، وأَمرٌ بِالمَعرُوفِ، ونَهيٌ عَنِ المُنكَرِ**» [56]. فغض البصر مطلب شرعي وأخلاقي لتجنب الوقوع في المحرمات، وهذا المبدأ الوقائي كان ينتهجه المصطفى عليه الصلاة والسلام في التربية الأخلاقية، فكيف يصدر عنه الحديث الملفّق سالف الذكر؟

3- فرط العصبية ونصرة المذاهب والأهواء:

إنّ "التشيّعات للآراء والمذاهب"[57] من الأسباب المقتضية للكذب في الأخبار. فقد تكون العصبية لإمام أو لمذهب أو لقبيلة أو لأيّ شيء آخر أو ضده، وإذا جاوزت حدها اتّبعت الهوى، وانحرفت عن الصواب، فتقع -بلا ريب- في الافتراء أو تروّج له، وهو ما أشار إليه ابن خلدون في مقدمته.

ومن الأحاديث المصنوعة في التعصب ضد الخصوم ما أورده القاضي النعمان المغربي (ت363هـ) في المجالس والمسايرات: «**مَا مِن قَوْمٍ إِلَّا وفِيهِم نَجِيبٌ أَو نَاجٍ خَلَا بَنِي أُمَيّةٍ فَإِنَّه لا يَكُونُ مِنهُم نَجِيبٌ ولا نَاجٍ**»[58]. ناقلا كلام المعز لدين الله العبيدي الخليفة الفاطمي(341-362هـ) في مجلس له وسمه بـ" مجلس في لعن بني أمية" -الأمويون في الأندلس-. وهذه الأحاديث في ذم الأمويين والأقوام الأخرى هي أحاديث موضوعة بحكم الإمام ابن القيم الجوزية (ت751هـ) وغيره من علماء الحديث.

ومما نُسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلّم بسبب التشيّع للمذهب والرأي ما أورده الربيع بن حبيب الإباضي ردّا على مخالفيه في مسألة عقدية أنه عليه الصلاة والسلام

قال: «**يُوشِكُ الشِّركُ أَنْ يَنْتَقِلَ مِنْ رَبْعٍ إلى رَبعٍ ومِنْ قَبيلَةٍ إلى قَبيلَةٍ**»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَهِ وما ذَلِكَ الشِّركُ؟ قَالَ: «**قَوْمٌ يَأْتُونَ بَعْدَكُم، يَحُدُّونَ الله حَدًّا بالصِّفةِ**»[59]. وهذا الحديث يبدو أنّ واضعه من المشتغلين بالمقولات الكلامية، وقد انفرد به الربيع بن حبيب في مسنده دون غيره من أئمة الحديث[60]؟

ومن الأحاديث المشتهرة على الألسن في باب التعصب للأوطان ما أورده العياشي(ت1090هـ) في رحلته على لسان أحد أشياخه بمكة مُرغِّبا إياه في المجاورة بالمدينة المنورة: "فقال لي: قد ورد في الحديث أنّ: «**حُبُّ الوَطَنِ مِنَ الإيمَان**»"[61]. وهذا الأثر لا شك في افترائه على المصطفى عليه الصلاة والسلام[62]، فحب الديار فطري في النفس الإنسانية بصرف النظر عن معتقدها، وهو ليس من لوازم الإيمان[63].

كما تسرّبت روايات مختلقة في فضائل البلدان[64] بصفة ملفتة للنظر في المدونة التراثية للعالم الإسلامي، وبخاصة التاريخية منها[65]، وفي مقدمتها كتب الطبقات.

لقد أخذت إفريقية –مثلا– حظها من هذه الأخبار المكذوبة ومنها حديث تهودة الذي أورده أبو العرب التميمي (ت333هـ) في كتاب الطبقات: «**أَنَّ هَذِهِ البُقعَة الملعُونَة التي يُقال لها تَهُودة، كان النبي صلّى الله عليه وسلّم نهى عن سُكْنَاها وقال: «سوف يُقتل بها رجال من أمّتي على الجهاد في سبيل الله، ثوابهم ثواب أهل بدر، وأهل أُحُد، والله ما بدّلوا حتى ماتوا، واشوقاه إليهم**»[66].

والملاحظ أنّ هذا الخبر المزعوم لم يرِد في كتب الصِحاح، ولا في كتب الموضوعات، وقد حكم عليه بالوضع أحد الباحثين المعاصرين –وغيره من الباحثين– معتبرا إياه مثلبة لإفريقية لا منقبة لها، اللهمّ إلّا إذا كان أبو العرب يقصد فضل الرجال في الجهاد، فالأثر عندئذ معدود في باب المناقب بلا ريب [67].

وفي كل الأحوال تبدو هذه الرواية مكذوبة على الرسول صلّى الله عليه وسلّم لِما تضمنته من مجازفات واضحة في الأجر والثواب، فكيف يجمع هؤلاء الرجال ثواب شهداء المعركتين العظيمتين بدر وأحد؟

ومن الأحاديث التي كان لها كبير الأثر في التصادم بين المسلمين حديث: «**أصحابي كالنجوم بأيّهِم اقتديتم اهتديتم**»[68]، فقد جعله عدد من العلماء مسوِغا للاختلاف والتنازع.

ونسب بعضهم كذبا إلى الرسول صلّى الله عليه وسلّم حديث: «**اختلاف أمّتي رحمة**»[69] مستدلّين على هذا الزعم بالحديث الأول المكذوب[70]، والذي لا تصح نسبته إلى المصطفى عليه السلام[71]، بل ربّما يكون من كلام السلف الصالح.

وبسب هذين الأثرين المَزوّرَيْن اختلف أتباع المذاهب الفقهية الاربعة في كثير من المسائل العقدية والعملية إلى حدِّ التناقض[72]، على الرغم من أنّ الله عزّ وجلّ نهانا عن التنازع والتفرّق؛ قال عزّ وجلّ: ﴿**وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ وَٱصۡبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ**﴾[سورةالأنفال، الآية 46] .

4- الجهل بالدين مع الرغبة في الخير:

يُعد هذا العامل الأشدّ خطرا والأكثر ضررا مقارنة بالعوامل الأخرى. فقد وضع أناس من جهلة العُبّاد والمتصوفة أحاديث في "فضائل الأعمال ووجوه البِرّ"[73] لترغيب الناس في فعل الخير واجتناب الشر، فاغترّ بهم العامة وعدد من الخاصة ثقة منهم بهم لِما كان يبدو عليهم من الصلاح والتقوى[74].

فقد جوّزت الكرّامية[75] الوضع في الترغيب، فهُم بحسب زعمهم يكذبون للرسول صلّى الله عليه وسلّم لا عليه[76]! وقد خالف هؤلاء – وأمثالهم من بعض المتصوفة- قوله عليه الصلاة والسلام: «**لا تَكْذِبُوا عَلَيَّ فَإِنَّهُ مَنْ يَكْذِبْ عَلَيَّ يَلِجُ النَّارَ**»[77]. والمؤكد أنّ

هذا الوعيد يشمل مُطلَق الكذب عليه صلّى الله عليه وسلّم، سواء قصد الكاذب في الحديث النبوي هداية الناس أو إضلالهم .

وقد وُضعت في هذا الباب أعداد كبيرة من الموضوعات[78] (الأحاديث الموضوعة) شملت دنيا الناس وآخرتهم، وذلك ضمن دائرة الثقافة الترغيبية والترهيبية، وما يميّزها من مبالغات في الأجر والثواب والعقاب، ولعل أشهر هذه الموضوعات ما ورد في فضائل القرآن، وكذلك ما جاء في فضل العبادات والطاعات والأوقات وغيرها من الأمور، وتشهد له المؤلفات في هذا الشأن مثل: كتب الموضوعات.

ومن جملة الأحاديث الموضوعة في هذا الجانب حديث: «**من غرَس غرسًا يوم الأربعاء فقال: سبحان الله الباعث الوارث، أطعَمه الله مِنْ ثمرته**»[79]. مما لا شك فيه أنّ النبات كائن حي يحتاج إلى التعهد والرعاية لكي ينمو ويُثمر، وليس لمجرّد اختيار يوم خاص بعينه لغرسه، والتلفظ بهذا الدعاء المزعوم ليجني الغارس ثماره.

يخلص الباحث إلى أنّ هذا العامل عظيم الخطب حقا، ذلك أنّ الجهل بالدين –مع إرادة الخير– يؤدي إلى فهم مشوه، ونقل مغلوط، وتطبيق فاسد لأحكام الشريعة في حياة الفرد والجماعة، تكون نتيجته الحتمية إضاعة مقاصد الشرع من حفظ للعقل والنفس والمال والنسل والدين.

5– طلب الأغراض الدنيوية:

تعددت الأغراض الدنيوية للوضّاعين وتباينت دوافعهم إليها بين المادية منها والمعنوية. ومن أهم المظاهر البارزة لهذا العامل نذكر ما يلي:

أ– القصص:

كان للقُصاص الاثر السيئ في الحديث الشريف لِما أوردوه من "المناكير والغريب والأكاذيب من الأحاديث" طلبا للرزق واستمالة للعامة[80] الذين كانت تستهويهم القصص العجيبة وغير المألوفة، كما تسربت عن طريق هؤلاء القصاص كثير من

الإسرائيليات[81] إلى المدونة التراثية، وخصوصا كتب التفسير منها، ولكنّ أهل العلم تصدوا للقصاصين بالتأليف فيهم وتحذير الناس من خطورة رواياتهم الباطلة على الدين كما فعل الإمامان: ابن تيمية(ت728هـ)، والسيوطي(ت911هـ).

وقد كان عدد من الخاصة أيضا يتوقون للقصص وتحديدا في شهر رمضان[82] مثلما أورده أبو العرب عن بعض الأمراء الأغالبة الذين دأبوا على استدعاء القاص اسحاق بن عبد الملك الملشوني من المغرب الأوسط إلى بلاطهم ليحدّثهم بالعجائب من القصص مع ضعفه في الروايات الحديثية [83].

وعلى الرغم من الجانب السلبي للقصص في السنّة النبوية، إلاّ أنّ القصّاص كان لهم الأثر البارز في نشأة علم التاريخ عند المسلمين[**84**]! بحسب رأي بعض الباحثين المعاصرين.

ب– التملّق:

يرى ابن خلدون(ت808هـ) أنّ من الأسباب الباعثة على الكذب في الروايات: "تقرّب الناس لأصحاب التجِلّة والمراتب بالثناء والمدح، وتحسين الأحوال وإشاعة الذكر بذلك، فتستفيض الأخبار بها على غير حقيقة"[85]. وما يؤيّد هذا النص ما نقله المحدّثون من أكاذيب على المصطفى عليه السلام، إرضاءً لحاكم أو تزلّفا لذي جاه أو مال بمدحه بما ليس فيه، أو نحوها من أساليب التملّق.

ويبدو أنّ ثلة من العلماء تقدّمت الركب في هذا الطريق، فقد عرض –مثلا– المفسِّر مقاتل بن سليمان البلخي(ت150هـ) –وهو من المجروحين عند علماء الحديث– طلبه على الخليفة العباسي المهدي (ت169هـ) قائلا له: "إن شئتَ وضعتُ لك أحاديث في العباس"، فردّ عليه ذلك الأمير: "لا حاجة لي فيها"[86]. وقصة المهدي مع الكذاب غياث بن إبراهيم النخعي مشهورة، حيث وضع له هذا الأخير حديثا في فضل طائر الحمام.

لقد كانت من نتائج هذا العامل أن شُوِّه التاريخ الإسلامي واختلطت الحقيقة بالكذب، فظُلِم أفراد كما ظُلمت طوائف وجماعات، جراء ما دسّه الكذبة من الروايات الموضوعة عبر الزمن باسم الدين وما هو من الدين في شيء.

ج- تنفيق السلع:

انحطّت الأغراض الدنيوية بالوضّاعين لتصل إلى ترويج السلع الكاسدة، والإشادة بالأطعمة المفضّلة على لسان الرسول صلّى الله عليه وسلّم، فعجّت كتب الموضوعات بما لفّقوه في هذا الباب. لقد حظي -على سبيل المثال- الباذنجان بالثناء الكبير في الأخبار الموضوعة، فكان العوام في المشرق الإسلامي يلهجون بحديث مكذوب أورده أحد العلماء في مصنَّفه ونسبه إلى الرسول صلّى الله عليه وسلّم: «**إنّما البَاذِنجَان شِفاءٌ مِنْ كُلِّ داء**»[87]. والأمر ينسحب على مجتمع الغرب الإسلامي فقد شاع الأثر المختلق: «**كُلوا الباذنجان فإنه أولُ شجرة آمنت بالله عزّ وجلّ**»[88].

وقد اضطُرّ محدِّث دمشقي من القرن العاشر الهجري (10هـ) إلى تأليف رسالة سماها: "قلائد المرجان في الوارد كذبا في الباذنجان"، بعد أن التبس الأمر على أحد فقهاء مَصره (لم يورد اسمه)، عندما أفتى بصحة حديث مكذوب في الباذنجان، زاجرا إياه: "أيُّ سماء تُظِلُّ، وأيُّ أرض تُقِلُّ، مَنْ يَتَكَلَّمُ في الحديث النبوي فَيَضِلُّ ويُضِلُّ"[89]. فإذا كان هذ هو حال المؤتمن على الدين -المفتي -، فكيف الحال بالعامة يا ترى؟

وهناك بلا شك أسباب أخرى تندرج تحت هذا الباب وغيره من الأبواب التي ذكرتْها كتب الموضوعات، لا يجمعها إلّا استحلال الكذب على الرسول صلّى الله عليه وسلّم -بمناسبة أو بدونها -، حتى وإن عكست هذه المأثورات المكذوبة واقع المسلمين في العصر الوسيط في مختلف المجالات الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

يخلص الدارس لأسباب الوضع العمد في السنّة الشريف أنها تندرج تحت ثلاثة محاور رئيسة[90] وهي:

– الاختلافات الحادة(سياسية، دينية).

– العصبيات المفرطة(للأفراد والمذاهب والقبائل والبلدان، أو ضدها).

– الانحرافات العميقة(في التفكير و السلوك).

وقد تضافرت هذه الفواعل الثلاثة عبر التاريخ الإسلامي، تاركة آثارها الهدامة تصورا (كالأحاديث الموضوعة في المهدي المنتظر)، وممارسة(مثل الأحاديث الموضوعة في الاحتفال بعاشوراء) في شتى جوانب حياة المسلمين، كما حاول من خلالها الوضّاعون هدم قيم الإسلام، وتشويه صورة رسوله صلّى الله عليه وسلم، والنيل من سنّته المطهرة، وفتح الباب للطاعنين فيها قديما وحديثا.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:

– رغم خطورة الكذب على النبي صّلى الله عليه وسلّم فقد شهدت السنة النبوية الشريفة محاولات في شتى الميادين للدس فيها، وهي عملية تشويه مقصودة ومنظمة من أعداء الإسلام.

– كان للسياسة والقبيلة والمذهب الأثر البارز في حركة الوضع العمد في الحديث الشريف.

– تعددت أسباب الكذب المتعمد في الحديث النبوي وتباينت، ولكنها ترجع إلى عوامل ثلاثة: الاختلافات الحادة، العصبيات المفرطة، والانحرافات العميقة.

– تسربت الأحاديث الموضوعة إلى مدونة الغرب الإسلامي على غرار المدونة المشرقية، وأصبحت متداولة عند العامة والخاصة، وتركت آثارها السلبية في شتى جوانب حياة المجتمع المسلم خلال العصر الوسيط.

– كان لحركة الوضع في الحديث أثر إيجابي في تأصيل علوم الحديث.

– واجه العلماء حركة الوضع في السنّة المطهرة ليبقى المصدر الثاني للتشريع الإسلامي محفوظا من الزيادة أو النقص فيه، ويتحقق وعد الله عز وجل بحفظ الوحيين.

الهوامش والإحالات:

(1) علي بن حزم الظاهري، الفصل في الأهواء والملل والنحل، تحقيق محمد إبراهيم نصرو وعبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، 1996، مج1، ص 201.

(2) محمد الصادق النيفر، وضع الحديث ودواعيه، المجلة الزيتونية، تونس، مج1، العدد2، أكتوبر1936، ص64.

(3) أحمد زكريا بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1979، ج1، ص 117.

(4) محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تحقيق وتقديم يحي مراد، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 2010، ص 722.

(5) جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله الكبير وآخرون، دائرة المعارف، (د.ت)، ص 4857.

(6) عمر ان دحية الكلبي، أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب، تحقيق زهير الشاويش، منشورات المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1998، ص 148.

(7) أحمد ن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق ماهر ياسين الفحل، دار الميمان للنشر، الرياض، ط1، 2013، ص 255.

(8) محمد بن جعفر الكتاني، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور السنّة المشرّفة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط5، 1993، ص 38.

(9) المرفوع: ما روي عن النبي صلّى الله عليه وسلّم، والموقوف: ما روي عن الصحابي رضي الله عنه، والمقطوع: ما روي عن التابعي، مع تفصيلات أوردها علماء الحديث تخص هذه الأنواع ينظر:

Kamali, M, A Textbook of Hadith Studies, Authenticity, Compilation, Classification and Criticism of Hadith., Islamic Fondation, United King dom 2009, p-p. 155-160

(10) نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، دمشق، ط3، 1981، ص 27.

(11) أحمد بن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق عبد الله الرحيلي، مكتبة فهد الوطنية، الرياض، ط1، 2001، ص 35.

(12) محي الدين بن شرف النووي، شرح النووي على مسلم، بيت الأفكار الدولية، الرياض، (د. ت)، ص 37.

(13) محمد عليوي المالكي، المنهل اللطيف في أصول الحديث الشريف، مكتبة فهد الوطنية، الرياض، ط7، 2000، ص 48.

(14) محمد السماحي، غيث المستغيث في علم مصطلح الحديث، دار العهد الجديد للطباعة، مصر، (د. ت)، ص 8.

(15) صبحي، الصالح، علوم الحديث ومصطلحه، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 2009، ص 10-11.

(16) عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق، عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002، ص 201.

(17) محمد الأمير الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق، صلاح بن محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997، ج2، ص 53.

(18) ابن صالح طاهر الجزائري، توجيه النظر إلى أصول أهل الأثر، المطبعة الجمالية، مصر، ط1، (د.ت)، ص 252.

(19) عليوي المالكي، المرجع السابق، ص 252.

(20) شمس الدين السخاوي، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، تحقيق محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 2002، ص 35.

(21) علي حسن وآخرون، موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة، مكتبة المعارف، الرياض، 1999، ج1، ص 17.

(22) السند هو الطريق الموصل إلى متن الحديث، والمقصود بالطريق هم رواة الحديث. والإسناد هو الحكاية عن طريق المتن. ينظر: محمد أعلى التهاوني، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1996، ج1، ص 984.

(23) أخرجه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه، باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين والتحذير من الكذب على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم. ينظر: الإمام مسلم، صحيح مسلم، تحقيق رائد بن صبري بن أبي علفة، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الرياض، ط2، 2015، ص 11.

(24) أحمد خليل الشال، أثر الوضع في رواية التاريخ وتفسيره نماذج من عناصر الخلافة الراشدة، منشورات مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، بور سعيد، ط1، 2016، ص 78-79.

(25) اختلف الباحثون في تحديد بداية هذه الظاهرة، ويعود ذلك ـ حسب رأي الباحث ـ إلى تباين مشاربهم الفكرانية من جهة، ومن جهة ثانية إغفالهم ـ عن قصد أو بدونه ـ جانب التطور في مثل هذا النوع من الظواهر. فللظاهرة التاريخية زمن ظهور قد يطول أو يقصر، وزمن تفشّي تلفت عبره الانتباه وتتطلب معه التدخل، ثم زمن ركود أو نهاية، تبعا لمدى معالجة أسباب هذه الظاهرة، وعن أبرز الآراء بخصوص بداية الوضع في الحديث. يُنظر: نهاد عبد الحليم، عبيد: الوضع في الحديث وآثاره السيئة على الأمة، منشورات كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرّمة، (د. ت)، ص 212؛ محمد حمزة، الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي، منشورات المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ط1، 2013، ص 185.

(26) إسماعيل بن كثير الدمشقي، اختصار علوم الحديث، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2013، ص 185.

(27) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب من كذب على النبي صلّى الله عليه وسلّم، الإمام البخاري، صحيح البخاري، تحقيق رائد بن صبري بن أبي علفة، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الرياض، ط3، 2015، ص 31-32، حديث رقم 110.

(28) على غرار: الشافعي، أحمد بن حنبل، والحميدي شيخ البخاري، والبخاري، وأبو بكر الصيرفي(ت517هـ). يراجع محي الدين بن شرف النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1985، ص 51.

(29) السخاوي، المصدر السابق، ص 36.

(30) سواء في الأحكام أو القصاص، أو الترغيب والترهيب، وغير ذلك من الأبواب. ينظر: زين الدين بن الحسين العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، تحقيق عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، 2002، ج1، ص 307.

(31) النووي، التقريب، المصدر السابق، ص 46.

(32) ابن كثير، المصدر السابق، ص 183.

(33) محمد باي بلعالم، كشف الدثار شرح تحفة الآثار، مطبعة عمار قرفي، باتنة، (د. ت)، ص 47.

(34) محمد بن أحمد البيروني، تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، 1958، ص 2.

(35) عبد الرحمن بن الجوزي، الموضوعات من الأحاديث المرفوعات، تحقيق نورالدين بن شكري علي بوياجيلار، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط1، 1997، ج1، ص 18.

(36) خالد كبير علال، مدرسة الرواة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي وتدوينه، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2015، ص 45-55.

(37) بدأت إرهاصاتها في القسم الثاني من ولاية عثمان بن عفان – رضي الله عنه –؛ بسبب التهم التي ألصقها به خصومه، وسار الأمر إلى استشهاده سنة (35هـ). ينظر: محمد بن العربي، العواصم من القواصم، تحقيق محب الدين الخطيب، المكتبة العصرية، بيروت، 2013، ص 73-151.

(38) موضع بالقرب من مدينة الرقّة السورية الحالية (جنوب شرق حلب)، سُميت باسمه الموقعة التي دارت بين أنصار علي وأنصار معاوية –رضي الله عنهما – في أوائل سنة 35هـ. يراجع: ياقوت، الحموي، معجم البلدان. دار صادر، بيروت،1997، ج3، ص 414.

(39) حيدر حب الله، دراسات في الفقه الإسلامي المعاصر، منشورات دار الفقه الإسلامي المعاصر، إيران، ط1، 2011، ج3، ص 378.

(40) كل فرقة من الفرق الإسلامية رأت أنّ مقولتها هي عين الصواب في مسألة الإمامة، ولو بالتقوّل على الرسول صلّى الله عليه وسلّم. ينظر دراسة: محسن عبد الناظر، مسألة الإمامة والوضع في الحديث عند الفرق الإسلامية، الدار العربية للكتاب، تونس، 1983.

(41) طه عبد الرحمن، العمل الديني وتجديد العقل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 1997، ص 94.

(42) هم الشيعة الرافضون لإمامة أبي بكر وعمر –رضي الله عنهما–، والقائلون بإمامة علي –رضي الله عنه – نصّا ووصية. ينظر: علي بن إسماعيل الأشعري: الإبانة عن أصول الديانة، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، دمشق، ط3، 1990، ص 170.

(43) ابن الجوزي، المصدر السابق، ج2، ص 110.

(44) أهل السّنة: هم من كان على مثل ما كان عليه النبي صلّى الله عليه وسلّم وأصحابه في كل زمان، وفي أيّ مكان. ينظر: محمد بن إبراهيم الحمد، عقيدة أهل السنة والجماعة، دار ابن خزيمة، الرياض، ط2، 1998، ص 16.

(45) ابن الجوزي، المصدر السابق، ج2، ص 253.

(46) محمد بن علي الشوكاني: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، دار الآثار، القاهرة، ط1، 2002، ص 303.

(47) همام عبد الرحيم سعيد، الفكر المنهجي عند المحدثين، منشورات رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر، ط1، 1987، ص57–58.

(48) مصطفي السباعي، السّنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، منشورات المكتب الإسلامي، القاهرة، ط2، (د. ت)، ص 101.

(49) كان ذلك سنة 167هـ في خلافة المهدي (158 ـ169هـ). يراجع: محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1976، ج8، ص 165–167.

(50) عبد الحي، اللكنوي: الآثار المرفوعات في الأخبار الموضوعات، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد زغلول، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1984، ص. 13

(51) أحمد بن حنبل، الرد على الجهمية والزنادقة فيما شكوا فيه من متشابه القرآن وتأولوه على غير تأويله، تحقيق سلامة شاهين، دار الثبات، الرياض، ط1، 2003، ص 55–57.

(52) ابن الجوزي، المصدر السابق، ج1، ص 18.

(53) محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، تحقيق أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2003، ص. 128

(54) جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، تحقيق أبو قتيبة الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط2، 1994، ج1، ص 355.

(55) شمس الدين بن القيم الجوزية، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق، عاطف صابر شاهين، دار الغد الجديد، القاهرة، ط1، 2012، ص 203.

(56) أخرجه البخاري، المصدر السابق، كتاب المظالم، باب أفنية الدور والجلوس فيها والجلوس على الصعدات، ص 393، حديث رقم: 2465.

(57) عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط1، 2010، ص 29.

(58) ا أبو حنيفة النعمان المغربي، المجالس والمسايرات، تحقيق الحبيب الفقي وآخرون، دار المنتظر، بيروت، ط1، 1996، ص 116.

(59) يوسف بن إبراهيم الورجلاني، كتاب الترتيب في الصحيح من حديث الرسول صلّى الله عليه وسلّم، تحقيق الشيخ نور الدين عبد الله بن حميد السالمي، مكتبة مسقط، مسقط، ط1، 2003، ص 364.

(60) محمد ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء على الأمة، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2004، ج13، ص 728-732.

(61) عبد الله بن محمد لعياشي، الرحلة العياشية، تحقيق سعيد الفاضلي وسليمان القريشي، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي، ط1، 2006، ج1، ص 636.

(62) الحسن بن محمد، الصغاني، موضوعات الصغاني، تحقيق نجم الدين عبد الرحمن خلف، دار نافع للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1980، ص 48.

(63) الألباني، المرجع السابق، ج1، ص 110.

(64) تقي الدين بن تيمية، مجموعة الفتاوى، اعتنى بها، عامر الجزار وأنور الباز، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، ط3، 2005، ج1، ص 179-180.

(65) الشوكاني، المصدر السابق، ص 388.

(66) محمد بن أحمد أبو العرب، طبقات علماء إفريقية، تحقيق محمد بن أبي شنب، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (د. ت)، ص 10-11.

(67) الحسين شواط، مدرسة الحديث في القيروان من الفتح الإسلامي إلى القرن الخامس الهجري، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، ط1، 1990، ص398-399.

(68) أحمد بن يحي الونشريسي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب. منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 1981، ج12، ص 10.

(69) الألباني، المرجع السابق، ج1، ص 141.

(70) علي بن حزم الظاهري، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق أحمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، (د. ت)، ج5، ص 64.

(71) يوسف بن محمد بن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق أبو الأشبال الزهيري، دار الحرمين للطباعة الرياض، ط1، (د. ت)، ج2، ص 925.

(72) الألباني، المرجع السابق، ج1، ص 142.

(73) أبو الفضل بن موسى عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، تحقيق يحي إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، ط1، 1998، ج1، ص 135.

(74) ابن كثير، المصدر السابق، ص 184.

(75) أتباع محمد بن كرّام (ت223هـ). كان يقول بالتجسيم والإرجاء، يراجع: أبو علي بن إسماعيل، الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلّين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1999، ج1، ص 223.

(76) ابن حجر العسقلاني، النكت، المصدر السابق، ص 640-641.

(77) أخرجه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه، المصدر السابق، باب تغليظ الكذب على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم. ص11، حديث رقم1.

(78) عمر بن حسن عثمان، فلاتة: الوضع في الحديث، مكتبة الغزالي، دمشق، 1981، ج2، ص 263.

(79) خلف بن عبد الملك بن بشكوال، المستغيثين بالله تعالى عند المهمات والحاجات، ضبط نصه غنيم بن عباس بن غنيم، دار المشكاة للبحث والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1994، ص 60.

(80) ابن الجوزي، المصدر السابق، ج1، ص 24.

(81) هي الروايات المنقولة عن أهل الكتاب مما يتعلّق بهم. ينظر: علي صالح مصطفى، نقد دعوى وجود الإسرائيليات في الصحيحين، مجلة كلية الإلهيات حران، تركيا، العدد 30، جويلية-ديسمبر2013، ص 248.

(82) عبد الله بن محمد المالكي، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونساكهم وسِيرٍ من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، تحقيق بشير بكوش ومحمد العروسي المطوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1994، ج1، ص 402.

(83) المصدر نفسه، ص 401.

(84) بخصوص هذا الأثر ينظر دراسة: وجدي محمود عيد، دور القصاص في نشأة علم التاريخ. ، منشورات كلية الدراسات العليا بجامعة النجاح. فلسطين، 2006.

(85) ابن خلدون، المصدر السابق، ص 29.

(86) الحاكم النيسابوري، المصدر السابق، ص 138.

(87) عبد الرحمن ابن فضالة، فوائد أبي علي بن فضالة (مخطوط ضمن المجموع رقم 26)، دار الكتب الظاهرية، دمشق، ورقة7. (نسخة إلكترونية)

(88) خلف بن عبد الملك ابن بشكوال، الآثار المروية في الأطعمة والآلات العطرية، تحقيق أبو عمار محمد ياسر الشعيري، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط1، 2004، ص 184.

(89) إبراهيم بن محمد الناجي، مجموع رسائل الحافظ إبراهيم بن محمد الناجي الدمشقي (مخطوط رقم HS15077)، معهد الثقافة الشرقية بجامعة طوكيو، طوكيو، ورقة 11. (نسخة إلكترونية)

(90) رؤوف شلبي، السّنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين، دار القلم، الكويت، ط4، 1982، ص 136. (بتصرف)